# تعزيز مواطنة شركات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المجتمعية

إعداد

أحمد عبد الخالق عبد العليم زيادة

إشراف

أ.د / أحمد عبد الفتاح ناجى
أستاذ التنمية والتخطيط
ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا
والبحوث ( سابقاً ) بكلية الخدمة الاجتماعية . جامعة الفيوم

أ.د/ وفاء يسرى ابراهيم حامد
أستاذ التنمية والتخطيط
وكيل الكليه لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكلية
الخدمة الاجتماعية . جامعة الفيوم

## مقدمة

أصبحت المسئولية الاجتماعية في السنوات القليلة الماضية مبعث اهتمام متعاظم من جانب قطاع الأعمال على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي، وهذا النهج ليس جديدا بالنسبة لممارسة الشركات لمسؤوليتها المجتمعية.

من ثم فقد تطلعت كافة الدول المتقدمة والنامية أيضاً في العصر الحديث إلى وضع استراتيجيات يرتكز عليها النمو الاقتصادي للمجتمع المحلي والدولي، ومن هنا ظهرت وتطورت مجموعة من التطلعات والحوافر التي من شأنها أن تساعد على زيادة دمج ومشاركة القطاع الخاص في المسئولية الاجتماعية، ولم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم .

من أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد الحديث عن برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات ومواطنة الشركات ، زيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالفقر، وانخفاض مستوى معيشة بعض الفئات، والبطالة، وهي أمور ظلت لفترة طويلة من الزمن من مسؤوليات الحكومات، ولكن مع تنامي الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والتأكيد على أهمية إقامة شراكات بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، وفي ضوء تأكد الشركات من أن تدهور مستوى التنمية الاجتماعية يؤدي إلى هروب

رأس المال ويؤثر سلباً على الاستثمار المحلي والأجنبي، زاد الاهتمام بهذا المفهوم. وهناك عدة تعريفات لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، وكلها تدور حـــول ذات المعنى، وهي تحمل الشركات لمسئوليتها تجاه أصحاب المصالح من حملة الأســـهم والمستهلكين والعملاء والموردين والعاملين والبيئة والمجتمع، ويقصد بهذا المفهـــوم التزام الشركات ليس فقط بتحقيق أرباح لمساهميها، ولا تقتصـــر المســـئولية تجـــاه الاقتصاد القومي فقط، ولكن تمتد لتشمل البيئة والعاملين وأسرهم وفئات أخرى مـــن المجتمع.

**مدخل لمشكلة الدراسة وأهميتها :**

شهد العالم في الفترة منذ بداية عقد السبعينات تغيرات جذرية عميقة في فلسفة الحكم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تمثلت بصفه أساسية في التحول من النظم السياسية والاقتصادية الشمولية القائمة على دكتاتورية السياسية والتخطيط المركزي الاجبارى وسيطرة القطاع العام وهيمنة الدولة على مجالات الحياة المختلفة ( الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية) إلى نظم جديدة تتخذ من الديمقراطية أساساً لنظام الحكم ومن الحرية الاقتصادية ركيزة لإدارة واستغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع [١].

ومع تعرض العالم لعدد من الأزمات والتي كانت آخرها عام ٢٠٠٨ والتي تم وصفها بأنها الأسوأ ، فمنذ مطلع العام تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد فى النشاط التجاري على مستوى العالم ، وتأثرت العديد من الجهات المتاحة بالأزمة المالية حيث لم تكن بمنأى عن التداعيات السلبية التي نتجت حتى الآن عن

(١) رمزي زكي : **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة** ، .كاظمة للنشر والترجمـــة والتوزيـــع.، الكويـــت. ١٩٨٥، ص١٥.

الأزمة المالية الأمر الذي اثر على مشروعات التنمية فى مصر نظر للدور الذي تلعبه هذه الجهات في التنمية [٢].

وهذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ناشئة عن ظاهرة العولمة والتي نعايشها وهى تمثل لبلادنا تحديات هائلة والتي إذا ما أردنا أن نستمر ونواصل السير في طريق النمو والقضاء على الفقر والظلم الاجتماعي أوجبت علينا تطوير النماذج الرئيسية في حقل التنمية ووضع السياسات المناسبة لهذا التغيير وكذلك البحث عن منظور جديد يعيد صياغة الأدوار للأطراف الجديدة المشاركة في عملية التنمية ، وإن نقر بالدور المهم الذي يلعبه القطاع الخاص في ظل العولمة في اقتصادياتنا ومساهمته في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي حيث يساهم بشدة في خلق فرص عمل والحد من الفقر وإحداث التنمية المستدامة [٣].

وأيضاً تمثل تحول مجتمعات العالم إلى الايدولوجيا الليبرالية ، أصبحت الايديولوجية الليبرالية هي الموجة للفعل والأداء بالنسبة لغالبية مجتمعات الجنوب وأوربا الشرقية منذ بداية الستينيات ، وبعد عن توارت إلى خلفية المسرح العالمي الايدولوجيا الاشتراكية . وقد كان من الطبيعي أن يتضافر هذا التحول الإيدلوجي مع التحولات الواقعية والتي دفعت القطاع الخاص إلى مركز الصدارة في قيادة عملية التنمية المستدامة والتحديث في هذه المجتمعات [٤].

خاصة وبعد تفاقم المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية في دول العالم، و التي كانت شركات القطاع الخاص سببا في ظهور بعض منها ، نتيجة لذلك ظهرت ضغوطات كبيرة على هذه الشركات في سبيل مواجهة التزاماتها ومسؤولياتها

---

(٢) عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود : **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بالمجتمع السعودي** (المؤتمر العلمى السنوى العشرون ، الخدمة الاجتماعية ومشكلات الشباب فى ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة) ، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، ٢٠٠٩ ، ص٦ .

(٣) رمزي زكي : **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة** ، مرجع سبق ذكره ص ١٥.

(٤) على ليلة : **المسئولية الاجتماعية تعريف المفهوم وتعيين بنية التغيير** ،( المؤتمر السنوي الحادي عشر : المسئولية الاجتماعية والمواطنة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ) ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٣٦ .

وتصحيح الممارسات غير المقبولة الصادرة عنها، من هنا بدأت تتبلور ثقافة المسؤولية الاجتماعية، و أصبحت منظمات الأعمال تغير من نظرتها للمجتمع و البيئة، في محاولة منها لتحسين صورتها من جهة و للعب دور فعال و ايجابي في تنمية المجتمع من جهة أخرى.

وبذلك أصبحت قضية التنمية بالمشاركة واحدة من ابرز القضايا والتحديات التي تقرض نفسها على كل بلدان العالم لاسيما النامية منها ، فهي تتطلب المشاركة في كل نواحي الحياة ، وتعد الركيزة للحكم الديمقراطي(٥) .

وحيث تواصل مصر انتقالها من عهد التخطيط المركزي إلى عصر السوق أصبح من الواضح أن القطاع العام وحده لا يمكنه تلبية كافة احتياجات المواطنين لذا يجب على القطاع الخاص خلق فرص العمل وعلى المجتمع المدني أن يكون في قلب مبادرات التنمية البشرية المستدامة (٦) .

فكما أن للشركات الحق في الحصول على أرباح فعليها واجب ومسؤولية اجتماعية تجاه من حقق لها هذه الأرباح ، وهو المجتمع بجميع فئاته ، خاصة الفئات محدودة ومتوسطة الدخل التي تمثل المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح والأساس الداعم لبقاء هذه الشركات .

وقد شهدت مصر في التسعينيات من القرن الماضي تطوراً شمل العلاقة بين الحكومة والقطاع العام والخاص والمجتمع المدني شأنها في ذلك شأن عدد كبير من البلدان النامية ، حيث حل القطاع الخاص تدريجيا محل القطاع العام الذي تقلص دوره في النشاط الاقتصادي وفي توفير فرص العمل ، بينما تركز اهتمام الحكومة حول السعي نحو تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار المحلى و الأجنبي(٧).

---

(٥) معهد التخطيط القومي : **تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٣** ، التنمية المحلية بالمشاركة ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص٧ .

(٦) معهد التخطيط القومي : **تقرير التنمية البشرية لمصر٢٠٠٨** ، العقد الاجتماعي فى مصر ودور المجتمع المدني ( القاهرة :٢٠٠٨ ) ، ص ١١ .

(٧) نهال المغربل ، ياسمين فؤاد : **المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر ( بعض التجارب الدولية )** ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، صـــ ٨.

حيث يعتبر قطاع الأعمال بأكمله جزء هام من المجتمع ولا يمكن فصله عنه بل هو في سعى دائم ومستمر نحو الأخذ والعطاء مع المجتمع ،وفيما يلي الاستخدامات الاستثمارية المنفذة (عام / خاص) موزعة على القطاعين العام و الخاص :

## جدول رقم ( ١ ) مقارنه بين القطاع العام والقطاع الخاص

| القطاعات الاقتصادية | 2009/2008 | | | 2009/2010 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عام | خاص | جملة | عام | خاص | جملة |
| الزراعة | 2743.3 | 4119 | 6862.3 | 2878.1 | 3865 | 6743.1 |
| البترول الخام | 808.6 | 6348.4 | 7157 | 17352 | 11380 | 28732 |
| الغاز الطبيعي | 3877.5 | 27160 | 31037.5 | 3583.7 | 28981.4 | 32565.1 |
| استخراج أخرى | 5 | | 5 | 8.6 | | 8.6 |
| تكرير البترول | 1080 | 4910 | 5990 | 315.4 | 2800 | 3115.4 |
| تحويلة أخرى | 5851.4 | 17845 | 23696.4 | 6921.3 | 15500 | 22421.3 |
| الكهرباء | 15574.7 | | 15574.7 | 15862.6 | | 15862.6 |
| المياه | 8583.7 | | 8583.7 | 8414.2 | | 8414.2 |
| التشييد والبناء | 936.7 | 2900 | 3836.7 | 1063.1 | 3100 | 4163.1 |
| النقل والتخزين | 15542.8 | 7264.9 | 22807.7 | 16764.2 | 10316 | 27080.2 |
| الاتصالات | 2142.4 | 11822.6 | 13965 | 2195.1 | 17256.2 | 19451.3 |
| قناة السويس | 528.5 | | 528.5 | 564.5 | | 564.5 |
| تجارة الجملة والتجزئة | 242.2 | 4150 | 4392.2 | 237 | 5600 | 5837 |
| الوساطة المالية والأنشطة المساعدة | 439.3 | | 439.3 | 899.9 | | 899.9 |
| المطاعم والفنادق | 634.3 | 4595 | 5229.3 | 345.5 | 4038 | 4383.5 |
| الأنشطة العقارية | 689.7 | 12500 | 13189.7 | 1869.9 | 15500 | 17369.9 |
| خدمات التعليم | 4358.2 | 3600 | 7958.2 | 4607 | 1600 | 6207 |
| الخدمات الصحية | 3215.6 | 2400 | 5615.6 | 3660.2 | 1350 | 5010.2 |
| الصرف الصحى | 6915 | | 6915 | 9089.9 | | 9089.9 |
| خدمات اخرى | 8976.4 | 4377 | 13353.4 | 8456.7 | 5451.7 | 13908.4 |
| الاجمالى العام | 101661.2 | 95476 | 197137.2 | 105088.9 | 126738.3 | 231827.2 |

(المصدر موقع وزارة التنمية الاقتصادية : www.mop .gov. eg )

والجدول رقم (١) السابق يوضح تقارب الاستثمار للقطاعين العام والخاص في السنوات الأخيرة الأمر الذي يتوجب علينا وضعه نصب أعيننا وان يكون هناك له دور فعال في إحداث تنمية شاملة للمجتمع [٨].

(٨) مواقع وزارة التنمية الاقتصادية : www . mop .gov. eg

تتنامى أهمية القطاع الخاص باعتباره محرك لعجلة التنمية، وصاحب إسهام رئيسي يمتلك المقدرة على دعم عملية التنمية والحد من الفقر، وباعتبار النشاط التجاري والاستثمارات أعمدة الرخاء والسلام. فإن المعاملات التجارية والاستثمارات المسئولة تعضد الثقة وتمثل رأس مال اجتماعي ، يسهم في التنمية واسعة النطاق وترسيخ الأسواق المستدامة.

ويتوقف نجاح القطاع الخاص في تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة بشكل اساسى على وجود إطار من الشراكة الفعالة مع القطاع العام بحيث تساهم الحكومة في تنظيم التشريعات.

والقوانين التي تساعد في تشجيع مبادرات الاستدامة والعمل التنموي كما انه من الضروري أن يعمل القطاع على بذل الجهد الكافي لدعم التنمية المستدامة [٩].

ويعد موضوع المسئولية الاجتماعية من الموضوعات التي بدأت تطرح نفسها بقوة على مستوى العالم حيث إن التحديات التي يمر بها العالم اليوم بمختلف دوله دعت إلى ضرورة مشاركة الشركات المختلفة في عملية التنمية وذلك بالتعاون مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى أن أى شركة لا تعمل بمفردها في المجتمع بل إن هناك علاقة تبادلية بينها وبين المجتمع الذي تعمل فيه .

وتمتد جذور المسئولية الاجتماعية إلى عمق تاريخي ليس بالقليل ، وهى مرتبطة بتطور الفكر الادارى والإنعكاسات المختلفة التي طرأت علية إذا تأثرت المسئولية الاجتماعية بالعديد من المتغيرات التي أدت إلى تعزيز قبولها في حيز الواقع أو إلى انحصارها ، أو حتى إلى تجاهلها في بعض الحالات تبعاً إلى أسباب كثيرة من أبرزها طبيعة البيئة المحيطة بالمنظمة والتي تعمل فيها ، وما ساد من فهم متباين للمسئولية الاجتماعية لدى مديري المنظمات[١٠].

---

(٩) الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا الشرق الأوسط : **تقرير حوار مستقبل الاستدامة في العالم العربي** ، رؤية من الجنوب ، إسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٤ ،صـ١٢ .

(١٠) ثامر ياسر البكري : **إدراك المديرين لمفهوم المسئولية الاجتماعية ، المجلة العربية للإدارة** ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول ، ٢٠٠١،ص٨٩ .

ولقد ورد اصطلاح المسئولية الاجتماعية لأول مرة في إدارة الأعمال في عام ١٩٢٣ حين أشار إليه Sheldon في كتابة – فلسفة الإدارة – إلى أن مسئولية الإدارة هي بالدرجة الأولى مسئولية اجتماعية ، وأنها جزء هام من فن استخدام الأساليب العلمية لإدارة الأعمال وهو أن تلتزم إدارة المشروع بمسئولياتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة (١١).

وهى تعنى أن الشركات التي تتحمل المسئولية الآجتماعية قد تبنت بشكل أساسي المفهوم الذي يقضى بأنها ليست مسئولة عن أثارها المالية فحسب ، بل عن أثارها الاجتماعية والبيئية أيضاً، وهى تضع الأنظمة المناسبة لتضمن أخذها لهذه الآثار بعين الاعتبار في عملية صنع القرارات اليومية والاشتراك مع الأطراف المعنية على أساس متواصل لضمان التحسين المستمر للحياة (١٢) .

وتكمن أهمية المسئولية الاجتماعية في أن العلاقة بين المجتمع وأصحاب شركات القطاع الخاص هي علاقة متداخلة ، تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ، وإهمال هذه المسئولية لدى الجماعات التي تحوز مكانة اجتماعية وسياسية في المجتمع سوف يشكل خطرا اجتماعيا يعوق عملية الأمن الاجتماعي والنمو الثقافي(١٣).

تقوم معظم الشركات بالخلط بين مفهوم المسئولية الاجتماعية والعمل الخيري ولا يعي مفهوم المسئولية بمعناها الواسع ، فهي تشمل جوانب كثيرة منها الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة ، والنواحي الصحية والبيئية ، ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق العاملين وتطوير المجتمع المحلى ، والالتزام بالمنافسة العادلة ، والبعد عن الاحتكار وإرجاء المستهلك (١٤).

---

(11) Stewart Thompson, The philosophy of management, New York, pitman, 1968, P15.

(١٢) وزارة الاستثمار و البرنامج الانمائى للأمم المتحد ة : **تقرر حول حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية** ،القاهره ، 2007 ص٢ .

(13) The Crisis of Social Development in the Preparing for the world summit, **Report of the UNRSSD, 30 anniversaries Conference**, Geneva 1993 , p 17.

(١٤) المركز المصري لمسئولية الشركات : **حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية للشركات** ، القاهرة ٢٠١٠ ، ص٦٧ .

ومن الأسباب التي أدت إلى تزايد الحديث عن برامج المسئولية الاجتماعية ، زيادة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالفقر ، وانخفاض مستوى معيشة بعض الفئات وهى أمور ظلت لفترة طويلة من الزمن من مسئوليات الحكومات. ولكن مع تنامي الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والتأكيد على أهمية إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، وفي ضوء تأكد الشراكات من أن تدهور مستوى التنمية الاجتماعية يؤدى إلى هروب رأس المال ويؤثر سلبا على الاستثمار المحلى والاجنبى ، زاد الاهتمام بهذا المفهوم (١٥).

وانطلاقا من أهمية المسئولية الاجتماعية فقد كان المشرع المصري متفاهماً إلى حد كبير لفكرة المسئولية الاجتماعية وقد انعكس ذلك على الفهم في محاولة المشرع المصري تقنين تلك المسئولية وإلزام بعض منظمات الأعمال بتخصيص جزء من مواردها المالية لتقديم خدمات اجتماعية للعاملين بالمنظمة والمجتمع المحيط بها والمساهمة في حل مشاكل الإسكان بالمجتمع على المستوى المحلى والمركزي (١٦).

وتمثل أبعاد المسئولية الاجتماعية بصفه إجمالية فيما يلي(١٧) :

- حماية البيئة
- حماية المستهلك
- تنمية المجتمع
- حقوق الإنسان
- التعلم وتنمية القدرات القيادية : التعلم هو أحد عناصر التنمية المستدامة التى تاخذ في عين الاعتبار الفقراء ويمكن للشركة أن تقدم مساهمة هامة في توفير التعليم الجيد للجميع
- محاربة الفساد.

---

(١٥) نهال المغربل ، ياسمين فؤاد : **المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر** ،مرجع سبق ذكره ، ، ص٨ .

(١٦) محمد الصيرفي : **المسئولية الاجتماعية للإدارة** ، دار الوفاء ،الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص٥٨ .

(١٧) طاهر الغالبى : **المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية الأعمال نظام المعلومات** ، المؤتمر العربي الثاني في الإدارة ، الاردن ، ٢٠٠١ ، ص ١٣٠ .

ويمكن الدافع وراء قيام الشركات بذلك هو عمل الخير من ناحية ، ولكن من ناحية أخرى الرغبة في تحسين صورتها وتحقيق التوازن بين تركيزها على الرغبة الحقيقية في مد العون والحصول على المردود التسويقي الناتج عن ذلك . وفي بعض الأحيان تقوم الحكومة بتوجيه الأعمال نحو منح قطاعات معينة ولغايات معينة (١٨).

نجاح قيام الشركات بدورها في المسؤولية الاجتماعية يعتمد أساساً على التزامها بثلاثة معايير هي:

- الاحترام والمسؤولية، بمعنى احترام الشركة للبيئة الداخلية (العاملين)، والبيئة الخارجية (أفراد المجتمع).
- دعم المجتمع ومساندته.
- حماية البيئة، سواءً من حيث الالتزام بتوافق المنتج الذي تقدمه الشركة للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة (١٩).

وقد قام مركز المدرين المصري ،ومؤسسة "ستاندراد أند بورز" بالتعاون مع البورصة المصرية بإعداد المؤشر الخاص بالبيئة والمسئولية الاجتماعية ، حيث لوحظ أن رأس المال السوقي للشركات المقيدة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات قد ارتفعت بحوالي ٢٠% خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠١٠ بالمقارنة بمتوسط ١٠% للشركات في مؤشرات البورصة المصرية الأخرى خلال

(١٨) وزارة الاستثمار و البرنامج الانمائى للأمم المتحد ة : **تقرير حول حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية** ، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

(١٩) رقية عيران : **المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية** ، فلسطين ، ٢٠٠٧ ، ص ٣ .

الفترة نفسها ويعكس ذلك تأثير ممارسات الحوكمة ، البيئة ، وممارسات المسئولية الاجتماعية للشركات على أداء أسهمها (٢٠).

ويمكن نشر المسئولية الاجتماعية لتلك الشركات من خلال المساهمة المجتمعية التطوعية ومن خلال رؤية وقيادة الأفراد والمنظمات الوسيطة ومن خلال حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسسي الداخلي والخارجي(٢١).

وفي مبادرة الميثاق العالمي ( والتي تضمنت ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة وأكثر من ٢٠٠ من الحضور عن الحكومة ، والقطاع الخاص ، وغرف التجارة والأكاديميين والمجتمع المدني ) ، قام البرنامج الانمائى للأمم المتحدة بتشجيع عدد من الشركات الخاصة على المشاركة في برامج التنمية المختلفة ومن أمثلة تلك المبادرات مشروع تجديد عدد من المدارس والمشاركة مع عدد من الشركات المحلية والعالمية في تنفيذ أهداف الألفية الثالثة للتنمية ومكافحة الفقر. كما تم بالتعاون بين هذه الشركات والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ووزارة الاستثمار إعداد أول تقرير عن المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في تنفيذ أهداف وبرامج التنمية البشرية المستدامة ، خاصة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة ،ورفع درجة وعى القطاع الخاص والحكومة ومنظمات المجتمع المدني بأهمية الدور الذي تلعبه الشركات في تحقيق هذه الأهداف (٢٢).

ويشير هذا التقرير إلى أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص ليس فقط في النشاط الاقتصادي ولكن في دفع عجلة التنمية الاجتماعية . حيث أكد أن مشاركة القطاع الخاص في التنمية رغم انها اقتصرت على ٣٩% من اجمالى ٥٧٤ شركة من الشركات الصناعية والاستثمارية العاملة في مصر استطاعت أن تسهم بحوالي ٥,٥ مليار جنية في مجالات مكافحة الجوع والفقر والتعليم والبيئة والتنمية وهو رقم

---

(٢٠) مركز المديرين المصري والمركز المصري لمسئولية الشركات : **المؤتمر الافريقى حول تعزيز العمل المسئول والحوكمة** ، العدد الثالث عشر ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص١٧ .

(٢١) المعهد العربي للتخطيط بالكويت : **المسئولية الاجتماعية للشركات** ، سلسلة دورية ( جسر التنمية ) ، العدد التسعون ،الكويت ، ٢٠١٠ ، ص٤٥ .

**(٢٢)** نهال المغربل ، ياسمين فؤاد : **المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥

يبرز أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية من باب المسئولية الاجتماعية للشركات(٢٣).

وفي يوليه ٢٠٠٠ أطلق الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مبادرته وهى عبارة عن منهاج عمل للسياسات وإطار عملي للشركات التي التزمت بالاستدامة وبممارسات المؤسسات التجارية المسئولة ، وسعى إلى اتساق عمليات واستراتيجيات المؤسسات التجارية في كل مكان مع عشرة مبادئ مقبولة علميا في المجالات التالية ( حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد ) ، والاتفاق العالمي هو مبادرة تطوعية للترويج للتنمية المستدامة ومواطنة الشراكات إضافة إلى مجموعة من القيم المبنية على مبادئ مقبولة عالمياً ومنتدى للتعلم وتبادل الخبرات(٢٤).

وتقديراً من الدولة بأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص فقد قامت بتأسيس المركز المصري لمسئولية الشركات بناءاً على اتفاقية موقعة بين وزارة الاستثمار والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. حيث يعمل على تقديم الحلول العملية لقطاع الأعمال فيما يخص المسئولية الاجتماعية للشركات إضافة إلى إزالة المعوقات أمام ممارسة الأنشطة الخاصة بقطاع الأعمال، والتي لا تعد حاجزاً أمام الابتكار والمشروعات الناشئة فحسب، بل يمتد أثرها ليشمل بالسلب القدرة على دعم تطبيق الشركات لبرنامج المسئولية الاجتماعية؛ ومن هنا كان المركز دعامة أساسية لمجتمع المال والأعمال، حتى يصبح أكثر مسئولية من الناحية الاجتماعية، من خلال تبني استراتيجيات ناجحة، كفيلة بترسيخ صيغة ثابتة للتعاون بين المجتمع والشركات .

تتركز محاور عمل المركز كمركز للمعلومات يقدم كل ما يتعلق بالمسئولية الاجتماعية للشركات في مصر من خلال إدارة المعلومات وتقديمها بشكل مهني وعلى المستوى المطلوب وزيادة الوعي لدى رجال الاعمال بأهمية مفهوم المسئولية

---

(٢٣) وزارة الاستثمار والبرنامج الانمائى للأمم المتحد ة : **تقرر حول حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية** ، مرجع سبق ذكر ص ٣٣ .

(24) وزارة الاستثمار ، البرنامج الانمائى للامم المتحدة : **الاتفاق العالمي لشبكات العمل في مصر**، ( وزارة الاستثمار، القاهرة ) ٢٠٠٩ .

الاجتماعية للشركات والعمل على تحسين قدراتهم في ضوء الممارسات الجيدة والمسئولة والتي تؤدى إلى وضع استراتيجيات مستدامة للمسئولية الاجتماعية للشركات والمؤثرة بشكل ايجابي على الاستثمارات على المدى الطويل **وان أهداف المركز تتمحور في النقاط التالية**[٢٥]:

١. دعم المشاركة الفعالة والمهنية للشركات في الأنشطة المسئولة اجتماعيا .
٢. زيادة الوعي بالاستراتيجيات الفعالة للمسئولية الاجتماعية للشركات ضمن إدارات الشركة .
٣. وضع دليل يضم قواعد وإرشادات وتوجيهات المسئولية الاجتماعية للشركات، والتي تسهل من التنفيذ الجيد لاستراتيجيات المسئولية الاجتماعية للشركات في إطار ممارسات الشركة .
٤. تحسين قدرة الشركات والمنظمات الأهلية من خلال إقامة دورات تدريبية معترف بها دولياً، والدعاية للمسئولية الاجتماعية للشركات، عن طريق إقامة المنتديات وورش العمل والبرامج التدريبية .
٥. مساعدة الشركات على الالتزام بمعايير العمل والبيئة، من خلال تعضيد الشفافية والمصداقية .
٦. صياغة نماذج لأفضل ممارسات المسئولية الإجتماعية للشركات، وتقديم الدعم لمختلف قطاعات الأعمال، والتي تتبنى وتعضد الاتفاقيات .
٧. تشجيع ودعم وتمكين إطار العمل المحلي للميثاق العالمي للشركات المصرية .

ومن منطلق أن الخدمة الاجتماعية مهنة لها منظورها التنموي فإن هذا الاتجاه يساير التغيرات الجديدة في المجتمع سواء كانت تغيرات سياسية أو اجتماعية أو ثقافية[٢٦] .

---

(٢٥) المركز المصري لمسئولية الشركات : **حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية للشركات** ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .

(٢٦) دانيال رايدوس ، ترجمة عبد الهادي الجوهري وآخرون : **المنظور التنموي في مهنة الخدمة الاجتماعية** ، مكتبة نهضة الشرق جامعه القاهرة ١٩٩١، صـ٧ .

وإنها مهنة إنسانية تعمل على تهيئة أسباب التغير الاجتماعي لتحقيق أفضل مستوى معيشي للإنسان في صوره المختلفة بأسلوب منهجي تجند به طاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية لبناء وتدعيم قدراتهم، جاء اهتمام الباحث بالمسئولية الاجتماعية للشركات القطاع الخاص ودورها في التنمية المجتمعية من خلال دراسة وصفية تحليلية للشركات المستفيده من المركز المصري للمسئولية الشركات .

وبالإضافة إلى ما سبق ومن خلال الدراسات السابقة التي رجع اليها الباحث حول موضوع الدراسة والتي كان منها الآتي :

**دراسة دانيل ابرانتس فريير** ( Daniela A brunets ) ٢٠١٠ حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اثر برامج المسئولية الاجتماعية لشراكات في البرازيل على إدراك الجمهور لتلك البرامج والرغبة فى التعامل مع منتجات وخدمات تلك الشركات حتى أذا كانت تقدم سلع وخدمات ذات سعر أعلى مقارنة بالمنافسين ، وتطرح مدى تأثير قيام الشركات بالالتزام بالمسئولية الاجتماعية على دعم الجمهور لها . وذلك بالتطبيق باستخدام المنهج التجريبي على ٢٦٤ مفردة متنوعة الخصائص الديمجرافية من سن ٢٠ عاما من طلاب الجامعة في كليات مختلفة مثل الطب والاقتصاد واللغات وإدارة الأعمال في البرازيل ، وتوصلت إلى أن عينه الدراسة لديهم اتجاه ايجابي نحو الشركات التى تقوم بالمسئولية الاجتماعية وبالتالي فإنهم على استعداد لدفع ١٠% زيادة في منتجاتها أو خدماتها اى أن هناك تأثير جيد لتلك البرامج على الجمهور وعلى رد فعلهم تجاه تلك الشركات وان ذلك يتوقف على أن ترضى تلك التوقعات الجمهور وتؤثر بشكل مباشر في خدمة المجتمع [٢٧] .

**وفي هذا الإطار أشارت دراسة احمد محمد السيد (اثر المسئولية المجتمعية للشركات على أدائها (٢٠٠٩)** والتي استهدفت البحث معرفة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات في مصر وبين أدائها وربحها وتوصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاض في مستوى المسئولية الاجتماعية فعلى الرغم من إشارة ٨٤% من الشركات

**(27) Daniela A** brunets Ferreira, Marcos Goncalves Avila ,marina Dias de faira**: 'social Responsibility and consumers perception of price** " in social Responsibility journal , 2010 .

أنهم يمارسون دورا نحو المجتمع إلا أن ٩٧% منهم يقومون بأعمال خيرية ويرون أنهم بذلك لهم دور مجتمعي توصلت أيضا إلى انه لا توجد ميزانيات محددة تخصصها الشركات للمسئولية الاجتماعية داخل الشركات التي ترى أنها مسئولة مجتمعيا(٢٨).

**كما قامت دراسة انجون لي ( Angoon lee ) ٢٠٠٩** باختبار وقياس تأثير الاعمال الخيرية للشركات في إطار المسئولية الاجتماعية على اتجاهات الجمهور نحوها وعلى نية التعامل معها في كوريا الشمالية وذلك بإجراء استقصاء على عدد ١٢٧ مديرا في اكبر عشر شركات نشطة في الأعمال الخيرية وعدد من العملاء عددهم ٢٢٩ مفرده على اختلاف المتغيرات الديمجرافية ، توصلت الدراسة إلى أن دوافع الشركات للقيام بأعمال الخيرية ثلاث دوافع هي :.

- خدمة المصلحة الشخصية للشركة وتحسين الصورة الذهنية .
- بدافع الخدمة العامة وذلك بمساعدة الفقراء والمحتاجين وتنمية المجتمع المحلى
- الدفاع عن الشركات من الهجوم والضغط التى تقوم به الجمعيات غير الحكومية والحكومات(٢٩).

**كذلك أشارت دراسة صالح السجيبانى ( ٢٠٠٩) المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية** حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ، والتي توصلت إلى ضعف محفزات السوق للمسئولية الاجتماعية لشركات تبدو ضعيفة في المملكة حيث أن هناك غياب واضح لآليات واستراتيجيات المسئولية الاجتماعية داخل غالبية الشركات التي تساهم وتشارك في المسئولية الاجتماعية ، الاهتمام المتأخر والمحدود للشركات السعودية حيث يلاحظ أن معظم الشركات بدأت أنشطتها الاجتماعية اعتبارا من عام ٢٠٠٥ م وتركزت في مجالات محددة ، غياب

---

(٢٨) احمد محمد السيد : **اثر المسئولية الاجتماعية للشركات على أدائها** ، دراسة منشورة على موقع مركز المديرين المصري ، مارس ٢٠٠٩ ، http:/. . www.eiodpa.eiod

(29) Angoon lee .leaky park **.corporate philanthropy Attitude towards corporanons and purchase intentions**: A South Korea study "in journal of Business Research 2009.

التقييم والدراسات المتخصصة عن تأثير البيئة والمجتمع على قطاع الأعمال لذا فإن تضمين المسئولية الاجتماعية في استراتيجيات الشركات سوف يكون محدودا (٣٠).

**كما أشارات دراسة فؤاد محمد عيسى (٢٠٠٨)** المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر " للتعرف على الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في حل المشكلات الاجتماعية التي تعانى منها مصر من منظور المسئولية الاجتماعية وحجم الإسهام الاجتماعي وتقييم الدور الاجتماعي للشركات ، وذلك بدراسة تطبيقية على إحدى الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتوصلت الدراسة إلى أن المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر أصبحت أكثر اهتماما في سياق التنمية المستدامة مما جعل هناك الحاجة لان تقوم الشركات برفع مستوى رفاهية أفراد المجتمع والحفاظ علي البيئة .وان مسئوليها تمثل عاملا مهما من عوامل التحفيز للعاملين على تقديم أفضل أداء إضافي إلى زيادة حافز المجتمع لزيادة التعاون مع الشركة وما ينتج عنها عن ذلك من زيادة الأرباح ، إضافة إلى أن في مقابل تكاليف المسئولية الاجتماعية للشركات تحصل الشركات على امتيازات توفرها لها الحكومة (٣١) .

ورغم اتفاق الباحث مع الهدف العام للدراسة إلا أن هناك ثمة فرق بين محتوى دراسة **فؤاد محمد عيسى** والدراسة الراهنة في ( تركز الأولى على الجوانب الاقتصادية للشركات وما تحصل عليه الشركات من امتيازات عند تبنيها للمسئولية الاجتماعية ، كما أنها تركز مسئولياتها الاجتماعية على العاملين داخل الشركة لزيادة أنتاجها أما الدراسة فهي تركز علي مسئولية الشركات في البيئة المحيطة دون

---

(٣٠) صالح السجيباني : **المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص فى التنمية** ، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ( المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ٢٠٠٩ ) .

(٣١) فؤاد محمد عيسى : **المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص فى مصر** ، دراسة حاله تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات ٢٠٠٨ " دراسة منشورة على مو قع مركز المديرين على شبكة الانترنت / http:/ . www.eiodpa.eiod

انتظار ميزة وتركز علي العائد من المسئولية في تنمية المجتمع وليس على العائد للشركة ).

**كذلك أوضحت دراسة الطاهر خامرة ( ٢٠٠٧ ) المسئولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة** ، التي أوضحت أن المؤسسات الاقتصادية على اختلاف طبيعة نشاطها تسعى إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم أرباحها ، إلا إنها تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع بالاستغلال غير العقلاني لليد العاملة الخاصة من قبل الشركات الكبرى بإهمال أثارها السلبية على العمال وهو ما أدى إلى الحديث عن الأداء البيئي والاجتماعي في إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية ، عمدت الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدبير لكي يتواءم نشاط المؤسسة الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة التي تقوم ثلاث مبادئ أساسية تحقيق نمو اقتصادي ، عدالة اجتماعية وحماية البيئة ) في حين ظهر توجه جديد للمؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بحماية المجتمع طوعيا ( المسئولية البيئية والاجتماعية ) بهدف مواجهة الضغوط التي تفرضها الظروف الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب اكتسابها شهرة خضراء تشكل لها عنصرا لإستراتيجية تنويع منتجاتها وزيادة إرباحها وتوصلت الدراسة إلى أن المسئولية البيئية والاجتماعية مؤشرا هاما لتقييم مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة [٣٢].

**وقامت دراسة فهد بن عباس العيبي ( ٢٠٠٤)** والتي استهدفت التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من خلال الوقوف على واقعه ومجالاته ومعوقاته من وجهة نظر مسئولي التعليم العام ، ومسئولي القطاع الخاص في مدينه الرياض ، إضافة إلى التعرف على أراء المسئولين في الجانبين حول المقترحات التي يمكن أن تزيد من إسهام القطاع

---

(٣٢) الطاهر خامرة : **المسئولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة** ، ( رسالة ماجستير فى العلوم الاقتصادية ، غير منشوره ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعه قاصدى مرباح – ورقلة ٢٠٠٧) .

الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية ، وقد استخدم الباحث المنهج المسحي الوصفي للتعرف على أراء المسئولين من خلال استبانة وزعت على (٣٩٢) مسئولا من مسئولي التعليم العام ومسئولي القطاع الخاص ، توصلت الدراسة إلى أن واقع إسهام القطاع الخاص ضعيف في مجمله ، ويمكن إسهام القطاع في المجالات التالي :

١. تقديم الجوائز التشجيعية للطلاب .
٢. طباعة النشرات التربوية .
٣. أنشاء المباني التعليمية .
٤. تدريب الطلاب .

إضافة إلى عدم كفاية اللوائح التي تنظم إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام وعدم توضيح الدور المطلوب من القطاع الخاص في ضوء خطط التنمية [٣٣].

**ومن خلال ما سبق ذكره في الدراسات السابقة استفاد الباحث الآتي:**

١) لاحظ الباحث اهتمام بعض الدراسات بدور الشركات فى المسئولية الاجتماعية منخلال عدة مجالات مختلفة إلا أن معظم الدراسات لم تركز على دور شركات القطاع الخاص في تنمية المجتمع كأحد أبعاد المسئولية الاجتماعية .

٢) أصبحت مواطنة الشركات مؤشراً هاماً لتقييم مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة وذلك ما جاء في دراسة ( الطاهر خامرة ٢٠٠٧) وكان ذلك بمثابة مؤشراً هاماً للموضوع .

٣) لاحظ الباحث حداثة الدراسات التي تناولت مفهوم المسئولية الاجتماعية بوجه عام مما أكد اهتمام الباحثين على المستوى العالمي بذلك الموضوع ، لكن رغم هذا الاهتمام لم تعطى أي من هذه الدراسات مؤشرات تخطيطية للمسئولية الاجتماعية .

---

(٣٣) فهد بن عباس العيبي : **أسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية** ، ( رسالة دكتوراه غير منشورة ، كليه التربية ، جامعه الملك سعود ، السعودية ، ٢٠٠٤) .

ومن هنا تختلف الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة حيث تدور حـــول تساؤل رئيسي وهو:

**كيفية تعزيز مواطنة الشركات لتحقيق التنمية المجتمعية ؟**

وذلك من خلال عدة تساؤلات رئيسية وضعها الباحث وهي :

**تساؤلات الدراسة :**

١.ما جوانب المواطنة الخاصة بشركات القطاع الخاص ؟

٢.ما اهم المجالات التي تطبق فيها المسئولية الاجتماعية للشركات ؟

٣.ما المعوقات التى تحول دون فاعلية مواطنة الشركات فى تحقيق التنمية المجتمعية؟

**أهداف الدراسة :**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بشركات القطاع الخاص والتزاماتها الاجتماعية بغرض تحقيق التنمية المجتمعية وذلك من خلال أبراز مجموعات من البرامج الكفيلة بتحقيق ذلك إلى المجتمع ومن ثم يكون الهدف الرئيسي من الدراسة " **تعزيز مواطنة الشركات لتحقيق التنمية المجتمعية** " وذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية :

١) جوانب المواطنة الخاصة بشركات القطاع الخاص.

٢) تحديد المجالات التي تطبق فيها المسئولية الاجتماعية للشركات .

**٣) تحديد المعوقات التى تحول دون فاعلية مواطنة الشركات فى تحقيق التنمية :**

وقد قامت الباحث بمعالجة المشكلة منهجياً من خلال الاعتماد على طريقة المسح الاجتماعي بنوعية الشامل ( لمسئولى الشركات المستفيدة من المركز المصرى للمسئولية الاجتماعية للشركات وبلغ عدد المسئولين ٥٠ مسئول ) وبالعينة لعينة عشوائية منتظمة من العاملين فى الشركات عددهم ١١٧مفردة من الإجمالي ١١٧٠ عامل وذلك باستخدام الأدوات البحثية التالية :-

أولاً : استبيان تم تطبيقه على عينة قوامها ١١٧ مفردة من العاملين فى الشركات

ثانياً: استبيان تم تطبيقه على عينة قوامها ٥٠ مفردة من مسئولى الشركات للمسئولية الاجتماعية للشركات

ثالثاً: دليل مقابلة وتم تطبيقه على مجموعة من الخبراء فى التنمية وبلغ عددهم ٢٥ مفردة.

أما عن المجال المكاني لهذه الدراسة فقد قام الباحث بالتطبيق على الشـــركات المستفيده من المركز المصرى للمسئولية الاجتماعية للشركات بالقاهرة .

**أهمية الدراسة Importance of The Study**

١)تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تبحثه وهو " مؤشرات تخطيطية للمسئولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص " وذلك نتيجة للاهتمام الواسع بموضوع المسئولية الاجتماعية في مصر ودوره في دعم وتطوير التنمية الاجتماعية ، وقد برز الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية حيال الدور الذي تقوم به شركات القطاع الخاص وبرامجها وبيان التكاليف الاجتماعية والعوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تعود على الشركة وعلى المجتمع .

٢)تفاقم المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية بعد تراجع دور الحكومات فى سد العجز واحداث تغييرات .

٣)تقديم رؤية تحليلية لمدى إسهام الشركات فى تحقيق التنمية المجتمعية .

٤)تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة بوصفها إحدى المحاولات القليلة او ندرة الدراسات التي تناولت الربط بين متغيرات الموضوع .

**مفاهيم الدراسة :** تتحدد مفاهيم الدراسة في مفهوم المؤشرات التخطيطية و المسئولية الاجتماعية و شركات القطاع الخاص و تنمية المجتمع .

١) مواطنة الشركات

٢) تنمية المجتمع.

**١) مواطنة الشركات Corporate Citizenship**

"الدرجة التي تستجيب فيها الشركات للمسؤوليات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتقديرية التي تفرضها الأطراف أصحاب المصلحة" (٣٤).

الكيانات القانونية التي لديها حقوق وواجبات، في واقع البلدان التي تعمل فيها (هذا التعريف يشكك في منظور المواطنة وفقاً للمواطنة التي تتضمن ثلاثة جوانب مختلفة في الحقوق: الحقوق الاجتماعية، الحقوق المدنية، والحقوق السياسية) (٣٥)

(34)Holmes tundra " **Corporate Social :performance and present of commitmen**t "Academy of Management Journal vole .20 ,1985.

**عرفها البنك الدولي** "علي أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في عملية التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلى والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد [٣٦].

طريقة تنظر فيها المنشات في تأثير عملياتها في المجتمع وتؤكد مبادئها وقيمها في أساليبها وعملياتها الداخلية وفي تفاعلها مع قطاعات أخري [٣٧].

**ويعرف المجلس الدولي للتنمية المستدامة** the world Business Council for sustainable Development (WBCSD) فيعرفها على أنها التزام اخلاقى لقطاع الأعمال والشركات الهادفة للربح لتحقيق تنمية اقتصادية متواصلة عن طريق المشاركة في تحسين مستوى المعيشة للعاملين في هذه الشركات وتوفير حياة كريمة لهم ولأسرهم مما ينعكس بالإيجاب على المجتمع بوجه عام [٣٨]

**التعريف الإجرائي :.**

١) التزام اخلاقى لقطاع الأعمال والشركات الهادفة للربح لتحقيق التنمية المستدامة .

٢) برامج اجتماعية للشركات تساعد بها المجتمع على حل مشكلاته من فقر وتلوث وبطالة وإسكان.

٣) عقد اخلاقى طوعي تتحقق فيه المنفعة المتبادلة بين الشركة المجتمع ( المجتمع المحلى والبيئة المحيطة ) حيث يتم وفق هذا العقد القيام بواجبات كلا من الطرفين للوصول الي الصالح العام وتحقيق التنمية لكليهما .

---

(٣٥) مكتب العمل الدولي : **المبادرة المركزية بشأن المسئولية الاجتماعية للشركات اللجنة الفرعية المعنية بالمنشات متعددة الجنسيات** ، القاهره ، ٢٠٠٦ .

(٣٦) المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، (جسر التنمية ) ، **المسئولية الاجتماعية للشركات** ، مرجع سبق ذكـــره ،ص ٣

(٣٧) مكتب العمل الدولي : **المبادرة المركزية بشأن المسئولية الاجتماعية للشركات اللجنة الفرعية المعنية بالمنشات متعددة الجنسيات** ، القاهره ، ٢٠٠٦ .

(38) Michael Hopkins, Corporate Social Responsibility and International Developments Is Business the solution? (London Earth Scene , 2006) p 25.

يتضمن مسئولية الشركات علي المستويين الداخلي والخارجي، كما يتضمن تمكين القطاع الخاص من ممارسة حقوقه وفي حصوله علي المعلومات ومشاركته في النهوض بعملية التنمية المستدامة

**٣) تنمية المجتمع :** Community Development

تلك الجهود التي تبذلها المواطنين لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية ، بجانب زيادة طاقة الاهالى على المشاركة والحكم الذاتي وتكامل الجهود ارتباطا بشئون المجتمع المحلى (٣٩) .

**أما عبد المنعم شوقي** فيعرفه على أنها العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في المجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية، بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المتسقة على أن تكتسب كل منها قدرة اكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات (٤٠) .

**تعريف عبد الباسط حسن** أن تنمية المجتمع كمدخل تهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والإمكانيات بالمجتمع ، والاعتماد على الجهود المحلية ، والتعاون بينهما وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع (٤١) .

**تعريف سوسن عثمان عبد اللطيف لتنمية المجتمع** أن تنمية المجتمع عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة ترتكز على مشاركة واسعة النطاق ...، وهذه العملية ذات أبعاد متعددة ومداخل متنوعة وتتطلب تضافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة في الميادين المختلفة ، وعملهم كفريق واحد كما يدرك القائمون بها ضرورة

---

(39) Arthun Dumham ;**the community organization** ,New York ,Thomas , Crowell ,1970,p140 .

(٤٠) عبد المنعم شوقي : **تنمية المجتمع وتنظيمه** ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ونهضة شرق ، ١٩٦٣، ص٣١ .

(٤١) عبد الباسط حسن : **التنمية الاجتماعية** ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ١٩٧٧، ص١٣٧ .

تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية والأهلية تحقيقا لزيادة فرص إنجاز الأهداف المطلوبة [٤٢] .

**التعريف الإجرائي :**

١) عملية تحدث بشكل طبيعي في كل المجتمعات المحلية.
٢) سلسلة من التغييرات تهدف إلى تغيير ظروف وأوضاع المجتمعات المحلية .
٣) تعمل على استشارة سكان المجتمع حتى يدركوا احتياجاتهم ومشكلاتهم وكذلك الموارد المالية والبشرية الموجودة بالمجتمع والتي يمكن الحصول عليها .
٤) تعمل على إحداث التغييرات الاجتماعية المقصودة في أهالي المجتمع والبيئة التي يعيشون فيها.

**المنطلقات والتوجهات النظرية للدراسة :.**

سوف تعتمد هذه الدراسة على نظرية النسق الاجتماعي المفتوح .

**نظرية النسق الاجتماعي المفتوح :**

تنطلق هذه الدراسة أيضاً من نظرية النسق الاجتماعي والتي تفترض وجود علاقات متبادلة بين كل الظواهر والنظم السائدة فى المجتمع والتي تعرف النسق بأنة " النظام الاجتماعي المعقد الذي يمكن تحليله إلى عدد من النظم التى يمكن تحليل كل منها بدوره إلى بعض النظم الجزئية أو إلى عدد من العلاقات الاجتماعية المتشابكة"[٤٣] .

وترى هذه النظرية أن أي نسق اجتماعي في حالة اتصال وتفاعل مستمر يحدث بين مكونات النسق وكذلك هذا التفاعل بين النسق ككل والبيئة المحيطة أو المحيط الاجتماعي الذي يوجد فيه النسق، كما تشير هذه النظرية إلى أن أي نسق اجتماعي يؤثر ويتأثر بالمجتمع الموجود فيه [٤٤] . ويعتبر المركز نسق اجتماعي مكون من

---

(٤٢) سوسن عثمان عبد اللطيف : **فراءت فى التنمية المحلية** ، القاهرة ، مكتبة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ،١٩٨٩،ص ٥٣: ٥٤ .

(43) أحمد أبو زيد: **البناء الاجتماعي** ( الجزء الثاني الأنساق )، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر، ص ٤- ٥.

(44)عبد العزيز مختار:**طرق البحث للخدمة الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٢٤١.

مجموعة متشابكة من العناصر أو المكونات (مدخلات – عمليات تحويلية – مخرجات– تغذية عكسية ) والتي تتفاعل فيما بينها لتحقيق أهداف هذا النظام الاجتماعى القائم .

حيث ينقسم المركز ( كنسق كلى ) إلى مجموعة من الوحدات الفرعية الصغيرة التي تعتبر انساقاً فرعية لهذا النسق الكلى، كل هذه الأنساق الفرعية لها بناء ولها وظيفة محددة تقوم بها ومن خلال تفاعل هذه الأنساق الفرعية معاً وتساندها وظيفياً يستطيع أن يسهم كل منهما فى تحقيق الوظيفة الرئيسية للمركز كنسق اجتماعي، وهذه الوحدات أو الأنساق الفرعية تشمل ما يلي(٤٥) :

**أ ــ المدخلات :** يقصد به أن المؤثرات التي تأتي من خارج النسق لتؤثر فيه من الناحية البنائية والوظيفية وكذلك الناحية الكمية والكيفية والنوعية .

**ب ــ العمليات الداخلية أو التحويلية:** وهي الوحدة المسئولة عن تنسيق وتنظيم وإدارة العمل داخل النسق والإشراف عليه وتوجيه مساره في الاتجاه الذي يحقق أهداف النسق.

**ج ــ المخرجات :** ويقصد بها الناتج النهائي ومحصلة عمل النسق ويكون عادة في صورة خدمات أو برامج أو مشروعات يستفيد منا المتعاملون مع النسق أو المستفيدين من خدماته.

**د ــ التغذية العكسية :** وهي الوحدة المسئولة عن استخدام الأساليب المناسبة للتعرف علي ردود أفعال المتعاملين والمستفيدين من خدمات النسق الاجتماعي المفتوح والاستفادة من آرائهم واتجاهاتهم في عمليات تصحيح وتصويب مسار النسق وكذلك اكتشاف حاجات ومشكلات جديدة يكون من المطلوب إشباعها أو حلها (٤٦). وتساهم

---

(٤٥) مصطفى حسان، مصطفى قاسم: **المفاهيم الأساسية للخدمة الاجتماعية في المجال الطبي والنفسي** ، الفيوم ، مركز السلام للكمبيوتر والتوزيع ، ١٩٩٩، ص٦ .

(46) عبد العزيز عبد الله مختار : **التخطيط لتنمية المجتمع** ( ط ٢ ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩١ ) ص ٣٧٤ ، ٣٧٧ .

هذه الوحدة في تحقيق استمرارية التخطيط من اجل الوصول إلي التنمية المجتمعية المستدامة Sustainable Community Development

في ضوء هذه النظرية يمكن النظر للمركز المصري علي انه نسقاً اجتماعيا مفتوحاً ، يتكون من مجموعة من الوحدات الأساسية والتي يوضحها الشكل التالي .

**علاقة المركز المصري لمسئولية الشركات كنسق اجتماعي مفتوح بشركات القطاع الخاص.**

شكل رقم (١) يوضح علاقة المركز المصرى كنسق مفتوح بشركات القطاع الخاص [٤٧]

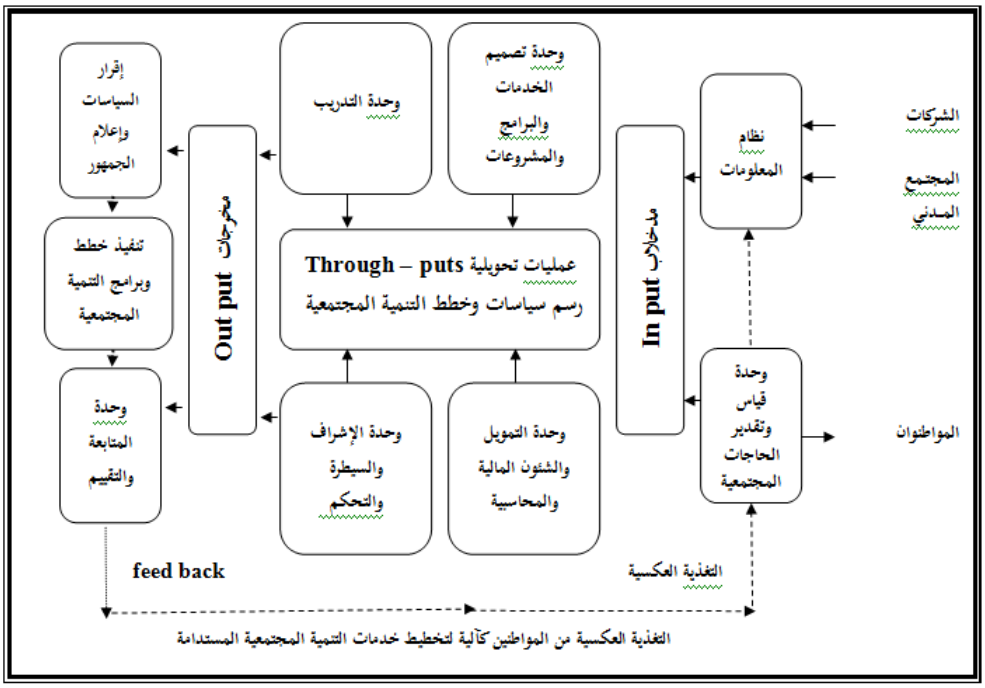


يتضح من الشكل رقم (١) السابق أن شركات القطاع الخاص تعتمد علي المركز المصري لمسئولية الشركات في التخطيط لبرامج ومشروعات المسئولية الاجتماعية التي تسهم في تحسين الأحوال المعيشية بالمجتمع المحلي .

(47) عبد العزيز عبد الله مختار : **التخطيط لتنمية المجتمع** ، المرجع السابق .

**النتائج العامة للدراسة :**

١) تبين من نتائج الدراسة ان وظائف مسئولى المسئوليه الاجتماعيه فى الشركات انا نسبة ( ٤٤% ) هم مسئول تخطيط وتنمية موارد ، وان نسبة ( ٢٠%) هم أخصائي مسئولية اجتماعية ، وان نسبة ( ١٢%) هم علاقات عامة تتساوى معها فى نفس النسبة وظيفة مسئول مجتمعي ، وان نسبة (٨%) هم عضو مجلس إدارة كمسئولين عن المسئولية الاجتماعيه للشركه ونسبة ( ٤% ) هم مسئول موارد بشرية، وهو ما يعنى وجود اقسام داخل الشركات تختص بالمسئولية الاجتماعية .

٢) اسفرت الدراسة عن ان نسبة (٨٤%) من المستفيدين حصلوا على دورات تدريبية بينما لم يحصل (١٦%) من المستفيدين على دورات تدريبية مما يعنى ان المركز يقوم باحد ادواره وهو التوعية بالمسئولية الاجتماعية وتدريب الشركت عليها .

**نتائج الدراسة حول البعد الأول جوانب المواطنة بالنسبة للقطاع الخاص :**

تبين من نتائج الدراسة أن مواطنة الشركات تترادف مع المسئولية الاجتماعيه والتى تكمن فى عدة جوانب تاتى على الترتيب " اولاً الجانب الاجتماعى " يليه الجانب الانسانى تجاه المجتمع ثم الجانب الاقتصادى والذى يمثل حجر الزاوية للمسئولية الاجتماعيه وياتى فى النهايه كلا من الجانب الثقافى للمجتمع والجانب السياسى .

**البعد الثانى : المجالات التى تطبق فيها برامج المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وقد اجابت الدراسة عن ذلك بانها** تهتم الشركات

- بالفئات الضعيفه ( الايتام ، الارامل ، الفقراء )
- تهتم الشركات بالفئات الضعيفه ( الايتام ، الارامل ، الفقراء )
- تدعم وتشجيع الفئات الخاصة ( المعوقين
- الاحساس بما يعانية افراد المجتمع من مشكلات
- المحافظة على البيئة وتحقيق الامن البيئى

**نتائج الدراسة حول البعد الثالث والخاص بالمعوقات التى تحول دون فاعلية مواطنة الشركات فى تحقيق التنمية :**

**أ) معوقات حكومية تجاه الشركات :.**

- عدم توفير الحكومه للشركات البيانات والمعلومات الكافية عن المشـــروعات التنموية التي يحتاج المجتمع إليها .
- عدم اشراك الشركات فى خطة التنمية وإعطائها دور محدد للقيام به .
- عدم وجود تشريعات وقوانين حكومة مساندة للمسئولية الاجتماعية للشركات .
- عدم تحفيز الحكومة للشركات للتعاون معها في تحقيق اهدافها الانمائية .

**ب)معوقات من ناحية الشركات**

- ضعف وتهلهل عملية التواصل بين المجتمع المدني والقطاع الخاص وعـــدم وجود روابط بين القطاعات بعضها البعض للاستفاده من امكانيات كل منهما للاخر .
- ارتفاع تكلفة تنفيذ برامج المسئولية الاجتماعية .
- الازدواجية وعدم التنسيق بين الشركات .
- نقص الخبرة المطلوبة للتعامل مع مشكلات المسئولية الاجتماعية .
- عدم قيام الشركة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريـــد أن تتبناه والقضية الرئيسية .
- عدم وجود خبرات داخل الشركات قادرة على تطبيـــق بـــرامج المســـئولية الاجتماعية .

**توصيات الدراسة : توصي الدراسة الحالية بالأتي :**

- قيام الدولة بتيسير الإجراءات والتصاريح المرتبطة بأداء الشركات للمســـؤولية الاجتماعية.
- قيام المركز المصرى وغيره من الجهات التنظيمية بتنظـــيم دورات تدريبيـــة للشركات.
- وجود إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية داخل الشركات .

- سن التشريعات التي تكفل رعاية الشركات للمسئولية الاجتماعية من قبل الشركات المنفذة في مجال المسؤولية الاجتماعية .
- وضوح الخطه التنموية التى تسعى اليها الدولة امام الشركات لاشركها فيها باعتبارها احد اضلاع عملية التنمية .
- ضرورة الاهتمام بالتوعية بنشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية
- دعم الشركات بين القطاعات الثلاثة الموجوده فى المجتمع منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص والقطاع العام لتحقيق التكامل .
- تبنى المبادرات المجتمعية لانها الاولى فى التعبير عن حاجاتها واحتياجاتها والاكثر قدرة على تحقيق اهدافها .
- الاستفاده من البحوث والدراسات الحديثه المتعلقة بالمشكلات المجتمعية وكيفية حلها .

## المراجـــــــــــــــــــــــــــــــــع

١) الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا الشـــرق الأوسط : **تقرير حوار مستقبل الاستدامة في العالم العربـــي** ، رؤيـــة مـــن الجنوب ، إسكندرية ، مصر ،٢٠٠٤.

٢) أحمد أبو زيد: **البناء الاجتماعي** ( الجزء الثاني الأنساق )، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، بدون سنة نشر.

٣) ثامر ياسر البكري : **إدراك المديرين لمفهوم المسئولية الاجتماعية ، المجلة العربية للإدارة** ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول ، ٢٠٠١ .

٤) دانيال رايدوس ، ترجمة عبد الهادي الجوهري وآخرون : **المنظور التنموي في مهنة الخدمة الاجتماعية** ، مكتبة نهضة الشرق جامعه القاهرة ١٩٩١،.

٥) رقية عيران : **المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية** ، فلسطين ، ٢٠٠٧ ،.

٦) رمزي زكي : **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة** ، .كاظمة للنشر والترجمـــة والتوزيع.، الكويت. ١٩٨٥.

٧) زيد بن عجير الحارثى ، **واقع المسئولية الشخصية لدى الشباب السعودي وسبل تنميتها** .. Http; www. al Jayirah.com sa/200jaz/nov/arv.htm

٨) سمير عبد الغنى محمود : **المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمـــال** " كتـــاب الأهرام الاقتصادي " العدد ٢٤٩ ، يونيو ٢٠٠٨ .

٩) سوسن عثمان عبد اللطيف : **فراءت فى التنمية المحليـــة** ، القـــاهرة ، مكتبـــة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ،١٩٨٩.

١٠) سيد عثمان : **المسئولية الاجتماعية** ،دراسة نفسية اجتماعية ( القاهرة ، مكتبـــة الانجلو المصرية ، ١٩٧٣ .

١١) صالح السجيبانى : **المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص فى التنمية** ، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية( المؤتمر الدولي حول

القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، ٢٠٠٩ ).

١٢) صلاح أحمد هاشم :مؤشرات تخطيطية لتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الاجتماعية الأهلية في الحضر ، (رسالة دكتوراة غير منشوره ، جامعة القاهرة كليه الخدمة الاجتماعية ،٢٠٠٤ ، ص٣١ .

١٣) طاهر الغالبى : **المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية الأعمال نظام المعلومات ،** المؤتمر العربي الثاني في الإدارة ، الاردن ، ٢٠٠١ .

١٤) الطاهر خامرة : **المسئولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ،** ( رسالة ماجستير فى العلوم الاقتصادية ، غير منشوره ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعه قاصدى مرباح – ورقلة ٢٠٠٧) .

١٥) طلعت مصطفي السروجي : **مؤشرات تخطيطية لمواجهة مشكلات الصيادين ببحيرة قارون** ( بحث علمي منشور بالمؤتمر العلمي الثالث كلية الخدمة الاجتماعية ) ، ١٩٩.

١٦) عبد الباسط حسن : **التنمية الاجتماعية** ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، ١٩٧٧.

١٧) عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود : **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات بالمجتمع السعودي** (المؤتمر العلمى السنوى العشرون ، الخدمة الاجتماعية ومشكلات الشباب فى ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة ) كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، ٢٠٠٩ .

١٨) عبد العزيز عبد الله مختار : **التخطيط لتنمية المجتمع** ( ط ٢ ، دار الحكيم للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩١ ).

١٩) عبد العزيز مختار:**طرق البحث للخدمة الاجتماعية،** الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥ .

٢٠) عبد المنعم شوقي : **تنمية المجتمع وتنظيمه** ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ونهضة شرق ، ١٩٦٣ .

٢١) على ليلة : **المسئولية الاجتماعية تعريف المفهوم وتعيين بنية التغيير** ، ( المؤتمر السنوي الحادي عشر : المسئولية الاجتماعية والمواطنة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ) ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .

٢٢) فهد بن عباس العيبي : **أسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية** ، ( رسالة دكتوراه غير منشورة ' كليه التربية ، جامعه الملك سعود ، السعودية ، ٢٠٠٤ ) .

٢٣) محمد الجوهري:**حركه المؤشرات الاجتماعية** ( محاولة تاريخية ، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية بالقاهرة العدد الأول ،١٩٩٠.

٢٤) محمد الصيرفي : **المسئولية الاجتماعية للإدارة** ، دار الوفاء ،الإسكندرية ، ٢٠٠٧ .

٢٥) **محمد حسام الدين : المسئولية الاجتماعية للصحافة** ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٣

٢٦) مركز المديرين المصري والمركز المصري لمسئولية الشركات **: المؤتمر الافريقى حول تعزيز العمل المسئول والحوكمة** ، العدد الثالث عشر ، القاهرة ، ٢٠١١.

٢٧) المركز المصرى لمسئولية الشركات **: حوكمة الشركات والمسئولية الاجتماعية للشركات** ، القاهرة ٢٠١٠ .

٢٨) مصطفى حسان، مصطفى قاسم: **المفاهيم الأساسية للخدمة الاجتماعية في المجال الطبي والنفسي** ، الفيوم ، مركز السلام للكمبيوتر والتوزيع ، ١٩٩٩.

٢٩) معهد التخطيط القومي : **تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٣** ، التنمية المحلية بالمشاركة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٣٠) معهد التخطيط القومي : **تقرير التنمية البشرية لمصر٢٠٠٨** ، العقد الاجتماعي فى مصر ودور المجتمع المدني ( القاهرة :٢٠٠٨ ) .

٣١) المعهد العربي للتخطيط بالكويت : **مؤشرات النظم التعليمة** ، سلسله دورية ( جسر التنمية ) ، العدد السادس و التسعون ،الكويت ، ٢٠١٠.

٣٢) المعهد العربي للتخطيط بالكويت : **المسئولية الاجتماعية للشركات** ، سلسلة دورية ( جسر التنمية ) ، العدد التسعون ،الكويت ، ٢٠١٠ .

٣٣) مكتب العمل الدولي : **المبادرة المركزية بشأن المسئولية الاجتماعية للشركات اللجنة الفرعية المعنية بالمنشات متعددة الجنسيات** ، القاهره ، ٢٠٠٦ .

٣٤) مواقع وزارة التنمية الاقتصادية :www . mop .gov. eg

٣٥) نهال المغربل ، ياسمين فؤاد : **المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر (بعض التجارب الدولية)** ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ٢٠٠٨.

٣٦) وزارة الاستثمار والبرنامج الانمائى للأمم المتحد ة : **تقرر حول حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية** ،القاهره ، 2007 .

٣٧) وزارة الاستثمار ، البرنامج الانمائى للامم المتحدة : الاتفاق العالمي لشبكات العمل في مصر، (وزارة الاستثمار ، القاهرة ) ٢٠٠٩ .

38) Angoon lee .leaky park **.corporate philanthropy Attitude towards corporanons and purchase intentions**: A South Korea study "in journal of Business Research 2009

39) Arthun Dumham ;**the community organization** ,New York ,Thomas , Crowell ,1970

40) **Daniela A** brunets Ferreira, Marcos Goncalves Avila ,marina Dias de faira**: 'social Responsibility and consumers perception of price** " in social

41) Holmes tundra " **Corporate Social :performance and present of commitmen**t "Academy of Management Journal vol .20 ,1985 .

42) Michael Hopkins, Corporate Social Responsibility and International Developments Is Business the solution? (London Earth Scene , 2006) p 25.

43) Stewart Thompson, The philosophy of management, New York, pitman, 1968

44) The Crisis of Social Development in the Preparing for the world summit, **Report of the UNRSSD, 30 anniversaries Conference**, Geneva 1993, p17.